

# اليمن

أغسطس 2021

أكثر من 25,500

شخص من النازحين داخلياً  
واللاجئين تلقوا الإسعافات الأولية  
النفسية والاجتماعية حتى الآن في  
عام 2021

أكثر من 22,000

شخص من النازحين داخلياً  
واللاجئين تم دعمهم من خلال  
المساعدة القانونية في عام  
2021

أكثر من 43,500

أسرة من الأسر النازحة داخلياً  
واللاجئة حصلت على مستلزمات  
الإيواء في حالات الطوارئ والمواد  
غير الغذائية في عام 2021

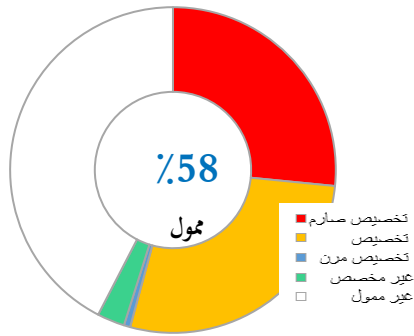
أكثر من 1,000,000

شخص من النازحين داخلياً  
واللاجئين حصلوا على  
مساعداة نقدية حتى الآن في  
عام 2021

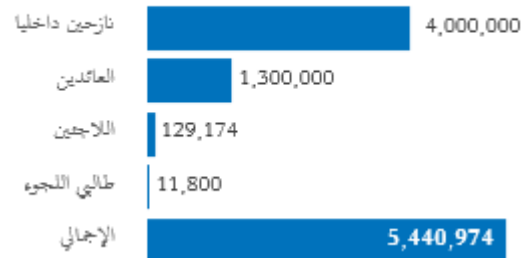
احتياجات التمويل لعملية اليمن لعام 2021

271 مليون دولار أمريكي

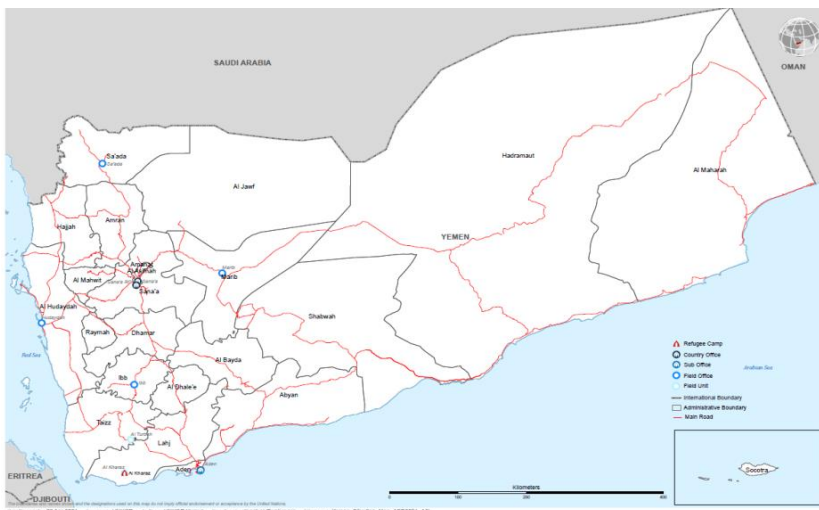
التمويل حتى أغسطس 2021



الأشخاص موضع الاهتمام



\*عدد النازحين داخلياً حسب خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن  
عام 2021



تواجد المفوضية

الموظفون:

- 216 من الموظفين الوطنيين
- 43 من الموظفين الدوليين

المكاتب:

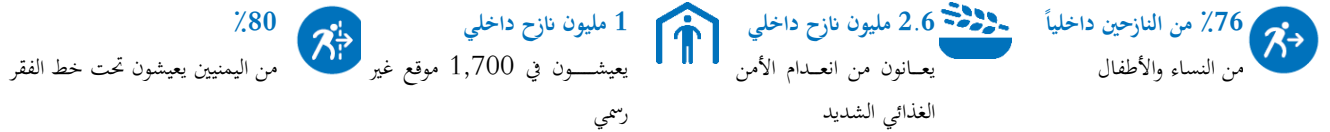
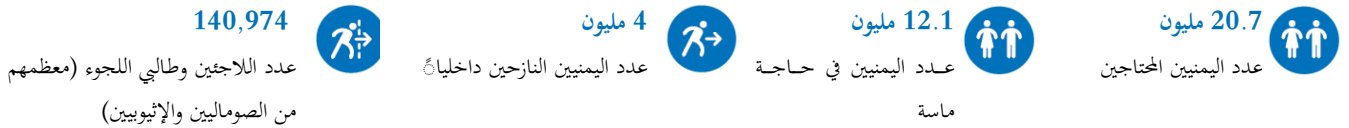
- سبعة مكاتب في محافظات صنعاء وعدن ومأرب والحديدة وصعدة وإب ولحج.
- تواجد ميداني يغطي معظم محافظات اليمن البالغ عددها 22 محافظة و 333 مديرية يقيم بها النازحون

يمكن الإطلاع على التحديثات المنتظمة بشأن استجابتنا على [Global Focus](#) و [Operational Portal](#) الخاصة بالمفوضية في اليمن

## السياق العملياتي

لا تزال اليمن تجسد واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية في العالم. بعد أكثر من ست سنوات من النزاع المدمر و المستمر، أصبح حوالي 20 مليون يمني (66 بالمائة من إجمالي عدد السكان) يعتمدون بشكل أكثر إلحاحاً على المساعدات الإنسانية للبقاء على قيد الحياة، بما في ذلك أربعة ملايين شخص من النازحين داخلياً و 140,146 شخص من اللاجئين وطالبي اللجوء؛ معظمهم من الصومال وإثيوبيا. يوجد في البلاد رابع أكبر عدد من النازحين داخلياً بسبب النزاع على مستوى العالم. لا تزال الاشتباكات المستمرة تتسبب في تدهور حيز حماية المدنيين وتجنير آلاف الأسر على البحث عن ملاذ في أماكن أخرى. هناك أكثر من 50 جبهة نشطة في جميع أنحاء البلاد، في حين أجبر أكثر من 50,000 شخص على النزوح قسراً هذا العام، لا سيما في محافظة مأرب. في جميع أنحاء البلاد، انهار الاقتصاد واستمرت قيمة الريال اليمني في الانخفاض، مما أثر سلباً على القوة الشرائية. تشير التقديرات إلى أن 80 بالمائة من إجمالي عدد السكان يعيشون تحت خط الفقر، في حين كشفت بيانات الأمن الغذائي أيضاً أن خمسة ملايين يمني كانوا على حافة المجاعة في وقت سابق من هذا العام، معظمهم من النازحين المعرضين لخطر الوقوع في هاوية الجوع أربع مرات أكثر من غيرهم من اليمنيين. لم تحرز عملية السلام أي تقدم ملموس بعد.

## أرقام رئيسية



## الأنشطة الرئيسية

في إطار الاستجابة الإنسانية المشتركة بين الوكالات لمساعدة الأشخاص الأكثر احتياجاً في اليمن، تتولى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قيادة الكتلة القطاعية للحماية والكتلة القطاعية لتنسيق المخيمات وإدارة المخيمات والكتلة القطاعية للمأوى/المواد غير الغذائية (تُعرف أيضاً باسم مواد الإغاثة الأساسية). كما تشارك المفوضية قيادة الاستجابة متعددة القطاعات للاجئين والمهاجرين مع المنظمة الدولية للهجرة. تقوم جميع التدخلات التي تنفذها المفوضية على النهج الثلاثي الكتل والنهج القائم على المناطق، حيث تهدف المفوضية إلى تعزيز تكامل تدخلاتها لجميع النازحين والمجتمعات التي تستضيفهم. يمكن الإطلاع على ملخص خطة العمليات القطرية على هذا [الرابط](#).

## الحماية

بصفتها الوكالة التي تتولى قيادة الكتلة القطاعية للحماية، فإن المفوضية تضطلع بدور بالغ الأهمية في تعزيز حماية المدنيين مع التركيز على النازحين داخلياً وأثر النزاع على المدنيين، وتكريس الجهود لضمان الوصول إلى المناطق الآمنة والمساعدات الإنسانية. تساعد فرق رصد الحماية في جميع أنحاء البلاد، سواء كانت في أي من المراكز المجتمعية البالغ عددها 13 مركز والتي تغطي بالدعم من المفوضية أو كانت ضمن الفرق المتنقلة، في تحديد الأشخاص المحتاجين إلى خدمات الحماية المتخصصة والقيام بأنشطة الدعوة العامة والخاصة لدى أطراف النزاع بشكل مستمر. يُعد الحفاظ على القدرة على إجراء رصد الحماية أمراً بالغ الأهمية للاسترشاد به في التحليل والدعوة القائمة على الأدلة وتقديم المساعدة. لدى المفوضية أدوات رصد مخصصة على مستوى المجتمع والأسرة تساهم في معايير الضعف المستخدمة في تحديد الأهلية لتلقي المساعدة وتحديد المجالات الرئيسية للاحتياجات.

في إطار تدخلاتها، تقدم المفوضية كذلك مجموعة واسعة من خدمات الحماية بما في ذلك: المشورة القانونية والتمثيل القانوني بشكل أساسي للحصول على بطاقات الهوية، وتحديد وإحالة الأشخاص الضعفاء إلى الخدمات المتخصصة، والإسعافات الأولية النفسية والاجتماعية، ومساعدة المرأة والفتيات والأطفال، وأنشطة التوعية وبناء القدرات بشأن قضايا الحماية. فيما يتعلق باللاجئين وطالبي اللجوء، يجري التركيز على تيسير سبل السلامة والتسجيل والتوثيق لدى السلطات المختصة، ودعم العودة الطوعية وفرص إعادة التوطين.

## التدخلات النقدية

توزيع المساعدات النقدية هي إحدى الوسائل الرئيسية للمفوضية التي تساعد من خلالها الأسر اليمنية النازحة والأسر اللاجئة الضعيفة لتلبية احتياجاتها الأساسية والملحة، بما في ذلك المساعدة النقدية متعددة الأغراض وإعانات بدل الإيجار والمساعدات النقدية الطارئة والمساعدات المخصصة لمواجهة فصل الشتاء. هذه التدفقات النقدية تستند جميعها إلى تفويض الحماية المنوط بالمفوضية لأن مخاطر الحماية تشكل جزءاً من معايير الأهلية. لدى المفوضية أكبر قاعدة بيانات اجتماعية واقتصادية عن أوجه الضعف تضم 1.4 مليون شخص من النازحين داخلياً واللاجئين و 400,000 شخص من أفراد المجتمعات المضيفة الذين تم تقييمهم خلال الثمانية عشر شهراً الماضية. بالنظر إلى أن الأسواق تعمل ويمكن لليمنيين الوصول إليها، فإن المساعدات النقدية غير المشروطة توفر وسيلة فعالة لتلبية احتياجات المتضررين من النزوح، مما يتيح للأسر تحديد أولويات احتياجاتها الخاصة وفي نفس الوقت الحفاظ على كرامتها والحد من احتمالية لجوئها إلى استراتيجيات التكيف الضارة. تساهم هذه التدخلات بشكل أكبر في تعزيز الاقتصاد المحلي والأسواق المحلية. في عام 2020، قدمت المفوضية المساعدة لأكثر من 1.2 مليون شخص من النازحين داخلياً واللاجئين من خلال المساعدات النقدية. في عام 2021، تستهدف المفوضية الوصول إلى حوالي 1.5 مليون شخص من النازحين داخلياً و 85,000 شخص من اللاجئين من خلال المساعدات النقدية. تبين عملية الرصد ما بعد التوزيع أن حوالي 88 بالمائة من الأسر اليمنية النازحة التي تتلقى مساعدات نقدية تنفقها كلها أو جزء منها على الغذاء - في حين تظل الاحتياجات المتعلقة بالمأوى أولوية رئيسية للمستفيدين من المساعدات النقدية. المزيد من التفاصيل على هذا [الرابط](#). برنامج المساعدات النقدية في اليمن هو أحد أكبر خمسة برامج للمساعدات النقدية الخاصة بالمفوضية على مستوى العالم، وثاني أكبر برنامج مخصص للنازحين داخلياً.

## المأوى ومواد الإغاثة الأساسية



أحلام، أرملة يمنية نازحة تبلغ من العمر 28 عاماً وتعيش مع أطفالها الأربعة في أحد مواقع استضافة النازحين داخلياً في محافظة حجة، حيث تلقت الدعم النقدي والدعم في مجال المأوى من المفوضية.

بصفتها الوكالة التي تتولى قيادة الكتلة القطاعية للمأوى المعنية بالنازحين داخلياً في اليمن، تقوم المفوضية بتوفير مستلزمات الإيواء في حالات الطوارئ والأدوات المنزلية الأساسية مثل الفرش والبطانيات وأدوات المطبخ والمصابيح الشمسية، خاصة للأسر النازحة حديثاً. أنتجت المفوضية مستلزمات الإيواء في حالات الطوارئ التي تم تكييفها لتتلاءم مع الطقس المحلي والمواد المشتراة محلياً، مما يساهم في الاقتصاد المحلي ويساعد الأشخاص النازحين حديثاً على تحقيق الاكتفاء الذاتي. تقوم المفوضية أيضاً بترقية أماكن الإيواء في حالات الطوارئ إلى حلول أكثر ديمومة لتوفير مأوى كريم ومستدام لمدة تصل إلى خمس سنوات. أيضاً، تقدم العملية الدعم للنازحين داخلياً المعرضين لخطر الإخلاء من خلال إعانات بدل الإيجار. في عام 2021، تستهدف المفوضية تقديم إعانات بدل الإيجار إلى نحو 67,000 أسرة من الأسر الضعيفة النازحة داخلياً، وتوزيع 70,000 مجموعة من مستلزمات الإيواء في حالات الطوارئ، و 20,000 مأوى انتقالي، و 98,000 مجموعة من مواد الإغاثة الأساسية.

## تنسيق المخيمات وإدارة المخيمات

تشير التقديرات إلى أن أكثر من مليون شخص من النازحين داخلياً يعيشون في أكثر من 1,700 موقع للنازحين داخلياً في جميع أنحاء اليمن، ونصف تلك المواقع فقط تحظى بالدعم من قبل الجهات الفاعلة الإنسانية. بصفتها الوكالة التي تتولى قيادة الكتلة القطاعية لتنسيق المخيمات وإدارة المخيمات، تعمل المفوضية مع السلطات المحلية والشركاء لتقديم خدمات منسقة للنازحين اليمنيين في مواقع استضافة النازحين داخلياً والمجتمعات المحيطة. يُترجم ذلك إلى المساهمة في ضمان المأوى المناسب والبنى التحتية المشتركة في مواقع استضافة النازحين داخلياً. بالإضافة إلى ذلك، تقوم المفوضية بتحديد الاحتياجات والفجوات في التدخلات في هذه المواقع وتعمل على التخفيف من خطر الإخلاء من المواقع القريبة من مناطق النزاع النشطة (حوالي 45 بالمائة من المواقع تقع على بعد 5 كيلومترات من هذه المناطق). أيضاً، تدعم المفوضية تحليل قضايا السكن والأراضي والملكية والاستجابة لها وتخطط في استكشاف طرق تعزيز الدعم من قبل السلطات المحلية لتحديد الأراضي العامة، وتحسين ظروف المأوى في المراكز الجماعية ومواقع استضافة النازحين داخلياً.

## النهج القائم على المناطق

تدعو المفوضية المجتمع الإنساني والجهات المانحة إلى تنفيذ نهج قائم على المناطق كلما كان ذلك ممكناً وتمكين جميع النازحين (النازحين داخلياً واللاجئين) والسكان المضيفين من الاستفادة من المساعدات الإنسانية والمبادرات الإنمائية من جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة استناداً إلى احتياجاتهم الفعلية. من خلال هذا النهج، تنفذ المفوضية مشاريع تعود بالنفع على كل من السكان النازحين والمجتمعات المضيفة. يشمل هذا النوع من المبادرات أساليب النقد مقابل العمل وتركز غالباً على المياه والصرف الصحي والنظافة، والطاقة المتجددة، وإعادة تأهيل البنية التحتية المشتركة. تم تنفيذ مجموعة واسعة من هذا النوع من التدخلات مؤخراً في حي البساتين في محافظة عدن، استفاد منها أكثر من 70,000 شخص من اللاجئين والنازحين داخلياً وأفراد المجتمع المضيف. من بين المشاريع المنفذة، قامت المفوضية بتشديد وصيانة ثلاث مدارس ابتدائية وعيادتين، بما في ذلك مركز صحي يقدم 1,500 استشارة في الأسبوع. بالإضافة إلى ذلك، تشمل المشاريع الأخرى حملة تنظيف شهرية، وتحسين موارد المياه، وإعادة تأهيل شبكات المياه والصرف الصحي، وتركيب أعمدة إنارة بالطاقة الشمسية للشوارع للمساعدة في تحسين الأمن والسلامة.

## الاستجابة الشاملة للاجئين

المفوضية هي الوكالة الوحيدة التي تعنى بحماية ورفاه أكثر من 140,000 شخص من اللاجئين وطالبي اللجوء في جميع أنحاء اليمن، ومعظمهم من الصومال وإثيوبيا. اليمن هي الدولة الوحيدة في شبه الجزيرة العربية التي صادقت على اتفاقية اللاجئين لعام 1951 وبروتوكولها، وهو ما يمنح صفة اللاجئين منذ الوهلة الأولى للمواطنين الصوماليين منذ عام 1991. يعيش غالبية اللاجئين وطالبي اللجوء في اليمن (حوالي 65٪) في المحافظات الجنوبية. لا يوجد سوى محيم واحد للاجئين في البلاد، وهو محيم خرز للاجئين في محافظة لحج، والذي يستضيف حالياً أكثر من 9,000 شخص من اللاجئين وطالبي اللجوء. يجري حالياً تصميم استراتيجية "الخروج من المخيم" لإدماج اللاجئين الذين يعيشون في المخيم في المجتمع المضيف المحيط والخدمات المحيطة. بالإضافة إلى خدمات الحماية والمساعدات النقدية والمأوى، تقدم المفوضية للاجئين وطالبي اللجوء أيضاً خدمات الغذاء والصحة والتعليم بالإضافة إلى فرص كسب العيش عندما تتم الموافقة عليها من قبل السلطات المختصة. لم يُستأنف بعد تسجيل طالبي اللجوء في شمال اليمن.

## الدعوة المشتركة بين الوكالات

في إطار دورها بصفتها الوكالة التي تتولى قيادة الكتلة القطاعية للحماية والكتلة القطاعية لتنسيق المخيمات وإدارة المخيمات والكتلة القطاعية للمأوى/المواد غير الغذائية، تدعو المفوضية بانتظام إلى النهج الثلاثي المجموعات الخاص بها والذي يتم من خلاله تنفيذ التدخلات المشتركة، بما في ذلك: التحديد المشترك للمواقع (إزالة الألغام، تخطيط المواقع) والسياسة المتعلقة بالطابع المدني للمواقع وأماكن الإيواء من غير المخيمات، وقضايا السكن والأراضي والملكية وإرشادات الإخلاء بما في ذلك التبع المشترك للنزوح، والدعم في مجال المشاركة المجتمعية واعتبارات الحماية، من بين أمور أخرى. تلعب المفوضية أيضاً دوراً رئيسياً في التنسيق بين الوكالات في ضمان إدماج قضايا النزوح بشكل جيد في كل من وثائق تخطيط المساعدات الإنسانية والإنمائية، بما في ذلك ما يتعلق بالحلل الدائمة للنزوح. تقود المفوضية الدعوة لحماية المدنيين، خاصة فيما يتعلق بأثر النزاع على الأشخاص النازحين.

## العمل مع الشركاء

كجزء من فريق الأمم المتحدة القطري، تتولى المفوضية قيادة الكتلة القطاعية للحماية والكتلة القطاعية لتنسيق المخيمات وإدارة المخيمات والكتلة القطاعية للمأوى/المواد غير الغذائية، بما في ذلك المجموعات القطاعية الفرعية وفرق العمل الفنية. تشارك المفوضية أيضاً في فرق العمل المشتركة بين الوكالات، بما في ذلك فريق العمل المعني بالوصول الإنساني وفريق العمل المعني بالصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي وفرق العمل المتخصصة الأخرى. فيما يتعلق بشركائها المنفذين البالغ عددهم 20 شريك، معظمهم من المنظمات الوطنية غير الحكومية، تعقد المفوضية اجتماعات منتظمة معهم لوضع السياسات والتصدي للتحديات ورصد الأداء. أيضاً، تحافظ المفوضية على الاتصال المنتظم مع المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية والتعاون الدولي، واللجنة الوطنية لشؤون اللاجئين، والوحدة التنفيذية، ومصالحة المهجرة والجوازات والجنسية باعتبارها هيئات السلطات المعنية التي تغطي المسائل الإنسانية الرئيسية في منطقة مسؤولية كل منها. من خلال تعزيز تعاونها مع شركاء الأمم المتحدة مثل اليونيسيف، عززت المفوضية أيضاً الاستراتيجيات المشتركة بشأن حماية الطفل والتعليم وتسجيل المواليد في سياق التدخلات المتعلقة باللاجئين، صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن مساعدة المرأة والطفل، وبرنامج الغذاء العالمي بشأن توزيع الغذاء في مخيم خرز للاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة كشريك استراتيجي لبرامج عودة الإثيوبيين والصوماليين والتدفقات السكانية المختلطة، خاصة على الحدود مع المملكة العربية السعودية.

## شكر خاص للجهات المانحة

تعرب المفوضية عن غاية الامتنان للدعم الحاسم المقدم من قبل الجهات المانحة للاستجابة الإنسانية للمفوضية لعام 2021 في اليمن: الولايات المتحدة الأمريكية | المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة من خلال صندوق الإغاثة من المجاعة | صندوق الشيخ ثاني بن عبدالله بن ثاني آل ثاني الانساني | ألمانيا | الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ | اليابان | UNO-Fluechtlingshilfe | كندا | فرنسا | سويسرا | قطر | جمهورية كوريا | الجهات المانحة الخاصة الأخرى | قطر الخيرية.

ومن قبل الجهات المانحة الرئيسية للمساهمات غير المخصصة: النرويج | السويد | هولندا | الدانمارك | المملكة المتحدة | أيرلندا | بلجيكا | إيطاليا.

## المزيد من المعلومات

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: [Yemen Global Focus](#) و [Yemen Operational Portal](#) والبقاء على اطلاع دائم على التحديثات من خلال:

صفحة المفوضية في اليمن على تويتر وصفحة المفوضية في اليمن على فيسبوك والمفوضية على انستغرام

## للاتصال

المكتب القطري في صنعاء: أليخاندر ستالر، مسؤول العلاقات الخارجية، و [staller@unhcr.org](mailto:staller@unhcr.org)؛ وإيمان الفقيه، مساعدة العلاقات الخارجية، [alfaqeeh@unhcr.org](mailto:alfaqeeh@unhcr.org)

المكتب الفرعي في عدن: ماري جويل جين تشارلز، مساعدة مسؤولية العلاقات الخارجية، و [jeanchar@unhcr.org](mailto:jeanchar@unhcr.org)؛ وأحمد الميادين، مساعد أول العلاقات الخارجية، [almayade@unhcr.org](mailto:almayade@unhcr.org)